

الكويت

الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	4.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	143.2
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	33700
الاحتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	95.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	75.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية.
إيضاحات:
(أ) أحدث قيم ومؤشرات التنمية العالمية (2017)

أحدث التطورات

تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 0.7% في عام 2019 من 1.2% في عام 2018 بسبب انكماش إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاق أوبك + الذي انتهى منذ ذلك الحين. من ناحية أخرى، تعزز النمو غير النفطي على خلفية ارتفاع الإنفاق الحكومي والمستهلك.

وكان نمو الائتمان المحلي قوياً، حيث بلغ 4.3% في عام 2019، بينما تباطأ نمو القروض التجارية ونمو الائتمان الأسري. وأدت إصلاحات سوق رأس المال وإدراج الأسهم الكويتية على مؤشري FTSE Russell و MSCI EM إلى دفع الكويت إلى التفوق على نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. واعتبارًا من ديسمبر/ كانون الأول، ارتفعت البورصة الكويتية بنسبة 29% عام 2019، لكنها خسرت فعليًا كل تلك المكاسب في نفس العام حتى تاريخه. وارتفع التضخم قليلًا إلى 1% بسبب ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل وتباطؤ الانكماش في الإسكان. وفي حين أقيمت الكويت على أسعار الفائدة دون تغيير بعد أن خفضها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مرتين عام 2019، حذت الكويت حذوه بعد التخفيضات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 ومارس/ آذار 2020، لتصل إلى أدنى مستوياتها في تاريخ الكويت.

ومن المتوقع للتحسن في عجز الموازنة خلال عام 2018 أن ينعكس في عام 2019 مع انخفاض أسعار النفط بشكل حاد في الأشهر الأخيرة من السنة المالية (التي تنتهي في مارس/ آذار). ومن المتوقع أن يتفاجم عجز الموازنة من 3% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2019/2018 إلى 13.6% في السنة المالية 2020/2019 (باستثناء الدخل من الاستثمارات وقيل التحويلات إلى صندوق الجبل) مدفوعًا بارتفاع الإنفاق وانخفاض عائدات النفط. وتتوقع موازنة السنة المالية 2020/2019 زيادة قدرها 3% في الإنفاق الحكومي (عن مخصصات السنة الماضية)، وعجزًا مستهدفًا بحوالي 6.7 مليار دينار كويتي (15.3% من إجمالي الناتج المحلي). وسيشكل انهيار أسعار النفط اختبارًا للاقتراض المحافظ تقليديًا لسعر النفط. ومضت إصلاحات المالية العامة ببطء؛ حيث تأجل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى عام 2021.

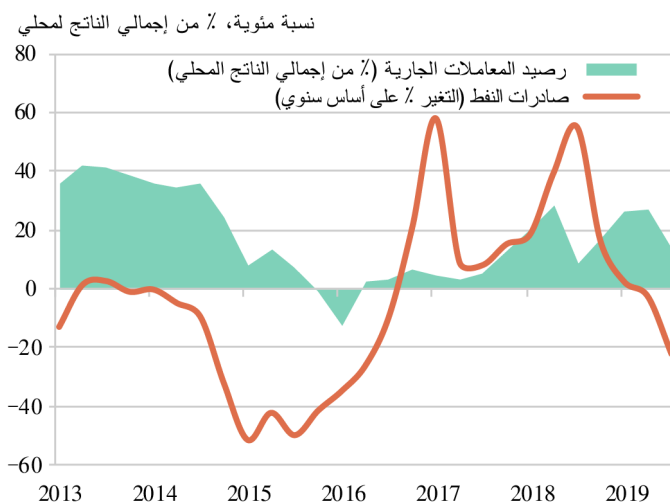
وفي حين أن الكويت لديها احتياطات مالية كبيرة، تشير التقديرات إلى أن أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية قد ارتفعت إلى 410% من إجمالي الناتج المحلي، وخفض السحب المستمر من الصندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز من أرصدها السائلة (إلى 24% من إجمالي الناتج المحلي حتى يونيو/ حزيران 2019). ولم تصدر الكويت ديونًا منذ عام 2017 حيث لم يسن البرلمان بعد قانون الدين العام. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض عائدات التصدير، وتشير التقديرات إلى انخفاض فائض الحساب الجاري من 15.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 8.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019.

تعد الكويت من بين أفضل 20 بلدا في العالم أجرى تحسينات في تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال 2020. وأدت مختلف التدابير إلى هذا التحسن؛ بما في ذلك تسهيل الحصول على ترخيص تجاري، وتبسيط طلب توصيلة الكهرباء، ورقمنة تسجيل نقل الملكية، وتحسين الحصول على المعلومات الائتمانية، وتحسين التجارة عبر الحدود من خلال تحسين إدارة المخاطر الجمركية وتنفيذ أنظمة التخلص الإلكترونية.

بلغت البطالة حوالي 2% في عام 2019، وفقًا لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، تميز البطالة بين العمال الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) إلى أن تكون أعلى كثيرًا عند 15.8%. وبالمثل، فإن معدلات البطالة أعلى بين النساء بشكل عام (5.5%) منها بين الرجال (1.1%). ولكن الفجوة كبيرة بشكل خاص بين النساء في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا، لأن معدل البطالة بين الإناث يشكل ثلاث مرات تقريبًا معدل الرجال في هذه الفئة العمرية (29.4% للنساء مقابل 10% للرجال). بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للمكتب المركزي للإحصاء، شغل الكويتيون 74% من جميع وظائف القطاع العام في عام 2017، ولكن منذ ذلك الحين كانت هناك جهود مدروسة لتعزيز توظيف المواطنين الكويتيين في القطاع العام، ومؤخرًا أيضًا في الأنشطة الخاصة.

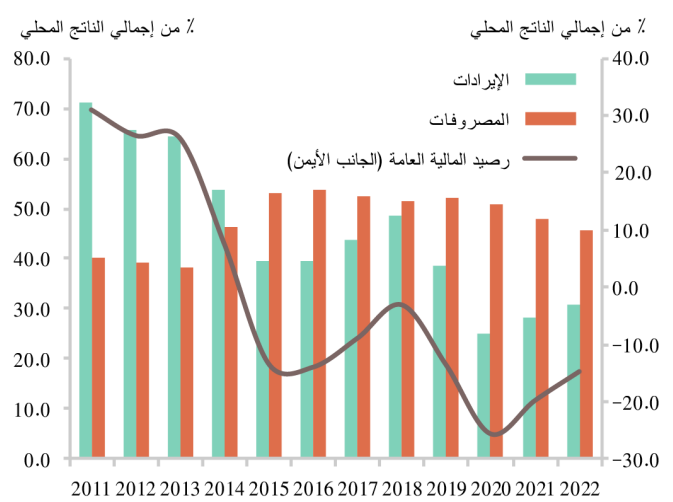
أدى انخفاض أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العام في عام 2019، ولكن من المتوقع أن يساعد الإنفاق العام القوي ونمو الائتمان على تعزيز النمو غير النفطي على المدى المتوسط. إن الانهيار الحاد في أسعار النفط منذ شهر مارس/ آذار وبطء النمو العالمي بسبب جائحة كورونا سيتم تعويضهما من الاحتياطات المالية وفي الموازنة وذلك على حساب الاستدامة وتنوع الأنشطة الاقتصادية. وهذا يؤكد الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات في المالية العامة وإصلاحات هيكلية لتنوع الأنشطة الاقتصادية بعيدًا عن الهيدروكربونات، ودعم نشاط القطاع الخاص وإرساء الأسس لنموذج نمو أكثر استدامة.

الشكل 2 الكويت / الميزان التجاري وصادرات النفط



المصادر: قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفرق، البنك الدولي، وأفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2019.

الشكل 1 الكويت / العمليات الحكومية العامة



المصادر: قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفرق، البنك الدولي، وأفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2019.

تتحقق المخاطر الخارجية الرئيسية بالفعل بما في ذلك الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والتقلب المستمر في أسعار النفط حول قاعدة متدنية كثيرا. وقد أضاف المسار الذي يحيط به عدم اليقين لتفشي جائحة كورونا إلى هذه المخاطر السلبية حيث من المتوقع أن يزداد تباطؤ النمو العالمي. هذا بالإضافة إلى أن زيادة التأخير في إصلاح الموازنة يمكن أن يؤدي إلى ديناميات مالية كلية غير مواتية، وتوسيع اختلالات المالية العامة والمراكز الخارجية وتآكل الاحتياطيات في المالية العامة.

وتتنامى التوترات السياسية المحلية. فقد أسفرت الاحتكاكات بين مجلس الوزراء والبرلمان إلى تعديلات وزارية متكررة ومازالت المعارضة البرلمانية للإصلاحات الحيوية للمالية العامة تمثل تحدياً رئيسياً. ويرز هذا الاحتكاك في التقدم المتعثر بشأن مسودة قانون الدين.

وتتعلق التحديات طويلة المدى باعتماد الاقتصاد الشديد على النفط وتنفيذ خطة التنمية الجديدة للكويت 2035. ورغم الاحتياطيات النفطية الكبيرة لدى الكويت، فإن التحول العالمي نحو استخدام الطاقة الأنظف يشكل خطراً على استدامة الاقتصاد والمالية العامة للدولة على المدى الطويل. تعزز احتياطيات الكويت المالية الضخمة استدامتها الاقتصادية، لكن إصلاح الموازنة والإصلاح الهيكلي من العوامل الأساسية لتعويض مخاطر انخفاض أسعار النفط وحالة عدم اليقين التي تحيط بالإنتاج. وتشمل هذه التدابير تعبئة الإيرادات غير النفطية، مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وكذلك تعزيز رأس المال البشري وإصلاح الحوكمة الاقتصادية لتنشيط التنمية بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

على المدى القريب، سينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نتيجة لإجراءات التخفيف وتعطل التجارة بسبب جائحة كورونا، حيث تنتشر المخاوف من زيادة تفشي الجائحة. إن توقعات قطاع النفط متقلبة بشكل غير عادي، مع سيناريوهات تتراوح من تنشيط اتفاقية أوبك+ إلى حرب أسعار طويلة المدى تؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج مع انخفاض الإيرادات كثيرا. وعلى المدى المتوسط، سيتم دعم نمو الإنفاق العام المتكرر المستمر (نظراً لارتفاع مستوى الجمود) ونمو الائتمان، ليصل إلى 2.2% بحلول عام 2022. ومن شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة القادمة أن تؤدي إلى زيادة أخرى لإنتاج النفط، إذا أمكن تنفيذها - وهو أحد التحديات طويلة الأمد. وبلغ عجز الموازنة المعلن 9.2 مليار دينار للسنة المالية 2021/2020. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة في عام 2020. ومن المرجح أن تؤدي إجراءات زيادة الإيرادات، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة في عام 2021، إلى تقليل الضغوط على الموازنة، ولكن هذا يعتمد على مدى عزم الحكومة على التنفيذ في اقتصاد يتسم بالضعف. ويقدر أن يتراجع العجز ببطء، حيث تنتعش أسعار النفط بشكل معتدل، إلى 14.7% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2022 (باستثناء الدخل من الاستثمارات وقيل التحويلات لصندوق الأجيال). ومع استمرار انخفاض أسعار النفط، من المتوقع أن يتحول الحساب الجاري إلى العجز في عام 2020، ثم يتحسن ببطء على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً مع انتعاش إجراءات العقارات.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 الكويت / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2022ت	2021ت	2020ت	2019 ق	2018	2017	
2.2	1.6	0.0	0.7	1.2	-4.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.5	1.2	-1.0	4.1	5.4	3.5	الاستهلاك الخاص
2.2	2.3	2.2	2.6	6.3	2.0	الاستهلاك الحكومي
3.4	3.2	3.0	3.3	4.8	10.8	إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة
3.1	2.9	0.9	-0.4	-4.8	-4.8	الصادرات، السلع والخدمات
4.8	4.0	0.8	2.0	-0.9	9.2	الواردات، السلع والخدمات
2.1	1.6	0.3	-0.3	1.3	-3.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.4	2.3	1.1	0.9	-0.4	6.2	الزراعة
2.5	1.8	0.9	-1.0	0.2	-6.1	الصناعة
1.6	1.3	-0.7	0.6	2.8	0.3	الخدمات
2.8	2.4	1.8	1.0	0.6	2.2	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-3.0	-5.2	-6.4	8.1	15.1	6.4	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.7	-3.9	-4.0	-5.4	-5.6	-6.5	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-14.7	-19.8	-25.6	-13.6	-3.0	-8.9	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
-13.8	-19.3	-25.2	-13.3	-2.8	-8.6	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والعدالة، و قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.